الأنباء
الخميس 7 يناير 2016

من 1,6 مليار دولار في 2014 بفضل الإصدارات الحكومية وسندات "الوطني"

"كامكو": السندات الكويتية المقيدة تقفز إلى 5 مليارات دولار في 2015

قال تقرير صادر عن شركة كامكو للاستثمار ان إجمالي قيمة السندات المصدرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اقترب من 105,7 مليارات دولار خلال عام 2015، مسجلا ارتفاعا كبيرا بنسبة 67٪ أو ما يوازي 42,3 مليار دولار مقارنة بمستواه في العام السابق. وتلقى نشاط السندات المصدرة دعما من السعودية بعد أن أصدرت سندات بقيمة 30,6 مليار دولار بالمقارنة مع العام السابق الذي لم يشهد إصدارات. واستأنفت السعودية إصدار سندات للبنوك بالعملة المحلية في شهر يوليو من عام 2015، وذلك للمرة الأولى منذ عام 2007، من أجل تغطية عجز الموازنة الناتج عن انخفاض أسعار النفط. وقد أصدرت المملكة سندات تقدر قيمتها بنحو 20 مليار ريال سعودي (5,3 مليارات دولار) شهريا منذ أن بدأت في تنفيذ برنامج إصدار السندات. وواصلت مصر الاستحواذ على الحصة الكبرى من سوق السندات، حيث بلغ إجمالي قيمة إصداراتها 33,8 مليار دولار خلال عام 2015 بارتفاع نسبته 40٪ مقارنة بمستواه في العام الأسبق. وكان متوسط حجم عروض السندات أكبر بكثير من مستواه في العام الأسبق بما يوازي زيادة بنسبة 4,5٪ في إجمالي عدد الإصدارات البالغة 253 إصدارا في عام 2015.

المؤسسات الحكومية

وأشار التقرير الى ان المؤسسات الحكومية ظلت المصدر الأكبر للسندات في المنطقة إذ ارتفع إجمالي قيمة السندات المصدرة إلى أكثر من الضعف وبلغ 88,8 مليار دولار خلال عام 2015. وبلغ إجمالي قيمة إصدارات البنوك من السندات 13,5 مليار دولار في عام 2015 مقابل 12,2 مليار دولار خلال عام 2014. أما من حيث الحصة من إجمالي الإصدارات، فقد استحوذت السندات السيادية على نسبة 85٪ من إجمالي السندات المصدرة في عام 2015، والتي تعتبر أكبر من نسبة 66٪ المسجلة في عام 2014. في حين تراجعت حصة قطاع الشركات من السندات المصدرة من نسبة 30٪ في عام 2014 إلى نسبة 14٪ فقط في عام 2015. هذا وشهدت قيمة السندات المقيدة في الكويت ارتفاعا ملحوظا حيث قفزت من 1,6 مليار دولار في عام 2014 إلى 5,2 مليارات دولار في عام 2015 ويرجع السبب الأساسي في ذلك إلى ارتفاع عدد السندات التي أصدرتها الحكومة الكويتية إضافة الى السندات المساندة التي أصدرها بنك الكويت الوطني من أجل الإيفاء بمتطلبات بازل 3 ولزيادة رأس المال من الطبقة الثانية.

صورة قاتمة

وأضاف التقرير: «تبدو الصورة قاتمة إلى حد كبير بالنسبة لمستقبل سوق السندات لعام 2016، حيث أعرب غالبية مديري الصناديق عن عدم تفاؤلهم بشأن الارتفاع المبالغ فيه في أسواق السندات مقارنة بالأسعار المغرية في أسواق الأسهم. وقد أدى رفع أسعار الفائدة في السعودية، والكويت، والبحرين، بعد رفعها في الولايات المتحدة في شهر ديسمبر إلى ارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل وتراجع عوائد السندات، مما أدى بدوره إلى تراجع حركة شراء السندات الخليجية.

إضافة إلى ذلك، أثر التراجع الشديد في إيرادات النفط على ودائع البنوك المحلية مما نتج عنه ضيق شديد في أوضاع السيولة النقدية لكننا نتوقع أن تصدر السعودية سندات دولية في عام 2016 حسب تصريح أدلى به وزير المالية السعودية. إضافة إلى ذلك، ستعتمد عوائد الإصدار المرتقب بشكل كبير على أسعار النفط، إذ ان العوائد المتوقعة من سندات الخزانة الأميركية ستكون أكبر بكثير إذا واصلت أسعار النفط انخفاضها، ولكن في حالة ارتفاع سعر برميل النفط إلى 50 دولارا للبرميل فإن فارق العوائد ستكون في حدود 200ـ250 نقطة أساس».

الصكوك العالمية

وذكر التقرير ان إجمالي قيمة الصكوك المصدرة عالميا سجل تراجعا ملحوظا خلال عام 2015، حيث انخفض بنسبة 39٪ ليصل إلى 63,2 مليار دولار بالمقارنة مع 103 مليارات دولار خلال عام 2014 نتيجة لتقلب أسعار الفائدة وانخفاض أسعار السلع الاستهلاكية. ولكن من حيث النسبة المئوية، ارتفعت حصة دول مجلس التعاون الخليجي من الصكوك المصدرة عالميا من نسبة 23٪ في عام 2014 إلى نسبة 29٪ في عام 2015. وقد استحوذت ماليزيا على المركز الأول عالميا من حيث إصدارات الصكوك تلتها إندونيسيا والسعودية. وكان صدور قرار البنك المركزي الماليزي بوقف إصدار الصكوك التي تعتبر إحدى أدوات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية في ماليزيا من أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع إصدارات الصكوك في عام 2015. إضافة إلى ذلك، تسببت المخاوف من رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة في ابتعاد بعض المصدرين عن السوق. وفي عام 2015 بلغ إجمالي إصدارات الصكوك 709 إصدارات بالمقارنة مع 809 إصدارات خلال عام 2014.

سوق الصكوك

ولفت التقرير الى ان الصكوك السيادية واصلت الاستحواذ على سوق الصكوك خلال عام 2015 ولكن حصتها من إجمالي الإصدارات قد تراجعت بنسبة تجاوزت الضعف خلال العام ذاته، حيث بلغ إجمالي قيمة الصكوك السيادية المصدرة 28,1 مليار دولار في عام 2015 بالمقارنة مع 62,9 مليار دولار خلال عام 2014 في حين بلغت قيمة الصكوك شبه السيادية المصدرة 13,7 مليار دولار بالمقارنة مع 16,7 مليار دولار في عام 2014. من جهة أخرى، بلغت قيمة إصدارات قطاع الشركات من الصكوك 21,4 مليار دولار في عام 2015 بالمقارنة مع 23,4 مليار دولار في عام 2014. ومن بين الإصدارات المهمة التي شهدتها منطقة الخليج العربي إصدار بنك الرياض الذي بلغت قيمته 1,067 مليار دولار وإصدار حكومة رأس الخيمة بقيمة مليار دولار، وفيما يتعلق بأداء القطاعات، استحوذ قطاع البنوك على إصدارات الصكوك في القطاع الخاص تلاه قطاع النقل والمواصلات ثم قطاع البناء والتشييد. ومن ناحية أخرى، انخفضت قيمة الصكوك التي أصدرها قطاع الطاقة والخدمات إلى نحو الضعف بقيمة 3,2 مليارات دولار بالمقارنة مع 5,9 مليارات دولار في العام الأسبق.

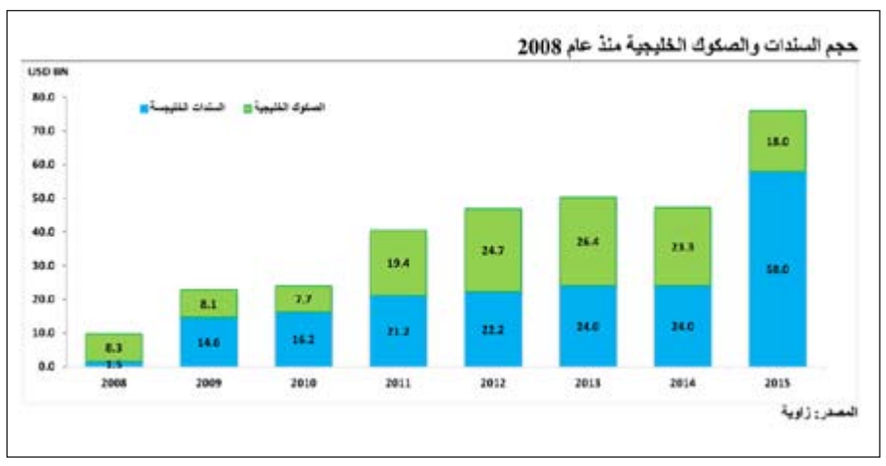

106 مليارات دولار السندات المصدرة من المنطقة بارتفاع سنوي 67٪

السعودية تستأنف إصدار سندات للبنوك بالعملة المحلية.. للمرة الأولى منذ 2007

39٪ تراجعاً بسوق الصكوك العالمي ليصل إلى 63,2 مليار دولار خلال 2015

الكويت تتطلع لإصدار صكوك خلال 2016

توقع تقرير «كامكو» ان يرتفع نشاط إصدار الصكوك في الفترة المقبلة وأن تستحوذ الإصدارات الحكومية على سوق الصكوك. ومن المتوقع أيضا ان تحقق متطلبات الجهات السيادية لتمويل البنية الأساسية نتائج إيجابية لسوق الصكوك. وحيث انه يستبعد ان تشهد أسعار النفط ارتفاعا في المستقبل القريب، فإن إقبال حكومات المنطقة على سوق الصكوك سيتزايد من أجل سد عجز الموازنة. إضافة إلى ذلك، نمت الصكوك التقليدية بوتيرة أسرع من نمو الصكوك الإسلامية في عام 2015 ونتيجة لذلك، مازال هناك وفرة في السيولة في سوق التمويل الإسلامي وهي متاحة للحكومات والقطاع الخاص لكي يستفيدا منها. ومن المتوقع أن تستحوذ السعودية والإمارات على سوق الصكوك وأن تشهد طرح مزيج من الإصدارات التقليدية والإسلامية. إضافة إلى ذلك، يرى المحللون في موديز ان الكويت تتطلع أيضا إلى إصدار صكوك في عام 2016. ومن ناحية أخرى، أفاد البنك المركزي العماني بأن عمان ستشهد إصدار المزيد من الصكوك بعد الإصدارات التي تمت في عام 2015.

بلغت 559 مليار دولار خلال 2015

"المركز": 30٪ تراجع في سيولة أسواق المنطقة

أشار التقرير الشهري الصادر عن المركز المالي الكويتي «المركز» حول أسواق المنطقة إلى أن معظم أسواق دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد أنهت ديسمبر 2015 بأداء سلبي متأثرة بالتراجع في أسعار النفط بأكثر من 16٪ خلال الشهر وإعلان الميزانيات المثقلة بالعجز.

وكان التراجع الأكبر من نصيب مؤشر السوق السعودية (ـ4,5٪)، تلاه مؤشر الكويت السعري (ـ3,2٪) ومؤشر الكويت الوزني (ـ2,9٪)، متأثرا بانخفاض أسعار النفط وإعلان ميزانية المملكة لسنة 2016 والتي توقعت خفضا في الإنفاق وعجزا بقيمة 98 مليار دولار.

كما تأثرت الأسواق أيضا بالتكهنات حول التدابير الأخرى المحتملة والتي تشمل تنفيذ إصلاحات تطول الإعانات والضرائب.

من جهة أخرى، تراجعت السوق المصرية في 2015 بنسبة 24٪ بسبب ضعف الإصلاحات ونقص العملات الأجنبية، بينما تراجع مؤشر تداول لجميع الأسهم السعودية بنسبة 17٪. وأنهت جميع مؤشرات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سنة 2015 بانخفاض، وشهد معظمها معدلات تراجع تجاوزت 10٪.

وتمثلت التطورات الأبرز على مدى العام الماضي في انخفاض أسعار النفط، والتطورات السياسية الإقليمية والعالمية، ورفع الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لأسعار الفائدة مؤخرا، والمصاعب السائدة في منطقة اليورو.

اتجاهات أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – ديسمبر 2015

المؤشر	القيمة السوقية (مليار دولار أمريكي)	الإغلاق الأخير	ديسمبر 2015 %	2015 %	2014 %	ارتباط ستاندرد آند بورز**	متوسط قيمة التداول اليومية للشهر* (مليون دولار أمريكي)	مكرر الربحية للأشهر الاثني عشر الأخيرة	مكرر القيمة الدفترية للأشهر الاثني عشر الأخيرة	العائد الجاري من الأرباح الموزعة
مؤشر ستاندرد آند بورز للأسواق العربية للقيم السوقية الكبيرة والمتوسطة	110.4	135	-3.1	-17.0	1.8	0.146	لا يوجد	9.80	1.27	5.64
السعودية	419.0	6912	-4.5	-17.1	-2.4	0.156	1359.63	13.01	1.64	4.43
قطر	128.0	10429	3.4	-15.1	18.4	0.118	73.11	10.76	1.60	4.89
أبوظبي	111.9	4307	1.7	-4.9	5.6	0.111	49.30	10.78	1.43	4.95
الكويت (المؤشر السعري)	87.4	5615	-3.2	-14.1	-13.4	0.089	31.07	13.95	1.13	4.39
الكويت (المؤشر الوزني)	87.4	382	-2.9	-13.0	-3.1	0.048	31.07	13.95	1.13	4.39
دبي	74.8	3151	-1.7	-16.5	12.0	0.119	95.81	8.53	1.18	4.74
مصر	53.9	631	9.5	-24.4	23.5	0.056	60.78	9.24	1.36	2.81
المغرب	45.7	8926	-1.8	-7.2	5.6	-0.017	35.30	16.01	2.10	4.74
الأردن	22.1	4230	7.0	-0.2	-2.3	0.010	11.63	14.24	1.28	4.74
البحرين	18.6	1216	-1.4	-14.8	14.2	0.004	0.89	8.73	0.86	5.30
سلطنة عمان	15.8	5406	-2.6	-14.8	-7.2	0.116	20.68	9.09	1.21	5.31

المصدر: رويترز، زاوية، * - متوسط قيمة التداول اليومية للشهر، ** - ارتباط العائد اليومي لثلاث سنوات

عجز الموازنة هبط بمؤشر السوق السعودية 4,5٪.. الأكثر تراجعاً في ديسمبر 2015

التحذيرات بفرض عقوبات جديدة على إيران لم تكبح تراجع النفط في 2015

وإلى جانب ذلك، تراجع مؤشر ستاندرد آند بورز لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 2,4٪ في شهر ديسمبر، ليصبح بذلك معدل التراجع التراكمي 17,4٪ لسنة 2015.

وقد واصلت سيولة أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اتجاهها الصعودي في ديسمبر، لينمو حجمها بنسبة 4٪ وترتفع القيمة المتداولة بنسبة 14,1٪. وباستثناء البحرين والكويت وقطر وأبوظبي، فقد شهدت أسواق دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعلى رأسها المغرب وسلطنة عمان والأردن، ارتفاعا في حجم السيولة. وحققت المغرب أعلى معدل للتحسن، حيث نمت فيها القيمة المتداولة بنسبة 388٪ والكمية المتداولة بنسبة 360٪. غير أن السيولة في أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تراجعت للسنة عموما بنسبة 30٪ مقارنة بالسنة السابقة، لتصبح القيمة المتداولة فيها 559 مليار دولار للعام 2015.

وإلى جانب ذلك، لم تسهم التحذيرات بفرض عقوبات جديدة على إيران في كبح تراجع أسعار النفط، حيث انخفض سعر خام برنت بنسبة 16,4٪ في ديسمبر 2015 لتصل بذلك نسبة الانخفاض الإجمالية السنوية إلى 35٪، ليغلق السنة عند مستوى 37 دولارا للبرميل، ويمثل هذا تراجعا بنسبة 68٪ من المستويات المرتفعة التي وصل إليها في يونيو 2014 (115 دولارا للبرميل).

ومع نمو حجم الإنتاج في الولايات المتحدة ودول منظمة أوبيك على مدى الأشهر القليلة الماضية، يمكن أن تستغرق الأسواق بعض الوقت للتخلص من فائض العرض النفطي. وتشير تخمة المخزونات النفطية حول العالم إلى انخفاض أسعار النفط في المدى القريب إلى المتوسط.

الشركات القطرية تشهد تحسناً.. وسابك الأسوأ أداء

وعلى صعيد آخر، شهدت الشركات القطرية تحسنا في أدائها هذا الشهر، حيث حققت شركة أوريدو (قطر) مكاسب بنسبة 13,6٪ في شهر ديسمبر، تلتها شركة صناعات قطر (قطر) وبنك قطر الوطني (قطر) بنسبة 10,5٪ و9,4٪ على التوالي.

وقد حظت أوريدو بشهر جيد، حيث وقعت مذكرة تفاهم مع الخطوط الجوية القطرية لتأمين خدمة الواي–فاي على متن طائراتها، وحققت سرعات تصل إلى 375 ميغابايت في الثانية بتركيب تقنية الجيل الرابع المتقدمة للتطوير طويل الأمد LTE–A، وقامت بتوسعة خدماتها لتشمل جزر المالديف.

كما أعلنت عن استثمارات في مجال حلول مراكز المعلومات. وكان بنك قطر الوطني قد استحوذ خلال الشهر على مصرف «فينانس بنك تركيا» في صفقة بقيمة 2,94 مليار دولار أميركي تعتبر إحدى أكبر صفقات الاستحواذ التي يبرمها حتى اليوم أي مصرف خليجي خارج سوقه المحلية.

وفي المقابل، تراجع أداء الشركة السعودية للصناعات الأساسية (ـ14,5٪) نتيجة لانخفاض أسعار النفط، لتصبح بذلك سابك الأسوأ أداء في السوق خلال الشهر، تلتها الشركة الكويتية للأغذية (ـ11,5٪)، وبنك الإمارات دبي الوطني (ـ7,5٪)، بينما كانت مؤسسة الإمارات للاتصالات الأفضل أداء لسنة 2015 محققة مكاسب بلغت 61,7٪ بعد أن تعافت من تأثيرات الأزمة المحاسبية التي طالت أداء الشركة في العام 2014.

"أرقام كابيتال": نمو قطاع التأمين السعودي 14٪ خلال الـ 5 سنوات المقبلة

أعلن المصرف الاستثماري المختص في الأسواق الناشئة «أرقام كابيتال»، أمس عن توقعاته بأن يحافظ قطاع التأمين السعودي على وتيرة نمو سنوية قوية بمعدل يتراوح بين 14 و17٪ خلال السنوات الـ 5 المقبلة، مدفوعا بشكل رئيسي بإنفاذ الأنظمة القائمة التي من شأنها تحفيز نشاط القطاع وتعزيز أدائه.

وفي هذه المناسبة، قال رئيس قسم الأبحاث في «أرقام كابيتال» جاب ماير: «نتوقع أن يكون قطاع التأمين السعودي هو أقل القطاعات تأثرا بتراجع أسعار النفط وتقليص الإنفاق الحكومي وضعف السيولة في السوق، كما نتوقع أن يسهم تطبيق الأنظمة القائمة في تحفيز نمو أقساط التأمين الصحي وتأمين السيارات بمعدل يتراوح بين 14 و16٪ و15 و25٪ على التوالي.

ونتوقع أن يسهم إنفاذ مؤسسة النقد العربي السعودي لنظام التأمين الطبي الإلزامي والتأمين ضد الغير الخاص بالمركبات، في نصف النمو المتوقع خلال السنوات الخمس المقبلة، حيث سيضيف 3,5 ملايين وثيقة تأمين طبي و3 ملايين وثيقة تأمين مركبة».

وأضاف ماير: «يتمتع قطاع تأمين السيارات بأفضل إمكانات النمو نظرا لكونه لايزال متأخرا بشكل كبير عن قطاع التأمين الصحي من حيث إنفاذ الأنظمة والتسعير والانتشار. وبالمقارنة مع المعدل الحالي لإنفاذ الأنظمة في مجال التأمين الصحي، والذي يتراوح بين 70 و75٪، يبلغ معدل إنفاذ الأنظمة الحالي في قطاع تأمين السيارات حوالي 40٪ فقط. وهناك احتمال بأن يتضاعف عدد حاملي وثائق تأمين السيارات ولكن بمعدل وسطي أقل يبلغ 1200 ريال سعودي لكل وثيقة بدلا من المتوسط الحالي في القطاع والذي يبلغ 1750 ريالا. وتوقع ماير أن يسجل القطاع نموا مضاعفا في قيمة أقساط التأمين بحلول 2018 مدفوعا بإعادة التسعير، وتكلفة التضخم، بالإضافة إلى مليوني وثيقة تأمين مركبة إضافية».

ونتوقع أن تسهم معدلات الفائدة المرتفعة في تعزيز الأرباح بمعدل يتراوح بين 5 و8٪ أيضا.